الأمم المتحدة

A/C.5/62/SR.42

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
12 August 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي ..... (ماليزيا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-34683 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/62/539/Add.1)

١ - **الرئيس:** ذكّر بأن المراقب المالي قدم إحاطة عن الحالة المالية الراهنة إلى اللجنة في جلستها ٣٩، المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، وقال إن بيان المراقب صدر كتقرير من الأمين العام تحت الرمز A/62/539/Add.1.

٢ - **السيد ساتش** (المراقب المالي): قال إنه، منذ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، وبالإضافة إلى الدول الأعضاء الـ ٢٥ المدرجة في التقرير، سددت إسرائيل وأنتيغوا وبربودا وآيرلندا وبنن والدانمارك وكولومبيا كامل أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد. ومنذ ذلك التاريخ أيضا، سددت البوسنة والهرسك كامل أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، كما سددت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وغانا كامل أنصبتهما المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وسددت جورجيا كامل أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام، وسددت جامايكا واليمن كامل أنصبتهما المقررة للميزانية العادية، وسددت نيبال كامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية والمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٣ - **السيد توماس** (أنتيغوا وبربودا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فشدّد على أن تسديد الأنصبة المقررة كاملة، وفي موعدها، ودون شروط هو التزام يوجبه ميثاق الأمم المتحدة وشرط أساسي يكفل إمكانية التنبؤ بالموارد المالية وتنفيذ جميع الولايات التشريعية.

٤ - وأعرب عن أسف المجموعة لضعف الحالة المالية للمنظمة. إذ لم يسجل، مرة أخرى، أي تحسن في سداد الأنصبة المقررة، وبسبب المبالغ الضخمة المتأخرة المترتبة على إحدى الدول الأعضاء، تواصل المنظمة الاقتراض من الحسابات الاحتياطية ومن حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة. وهذه مشكلة مستمرة لا بد من إيجاد حل دائم لها.

٥ - وتابع قائلا إن المجموعة تدرك أن الصعوبات الإجرائية قد تؤخر لوقت قصير سداد الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، لكن على الدول الأعضاء أن تأخذ على محمل الجد ما يترتب من تبعات سلبية على استمرار عدم السداد. وأعلن معارضة المجموعة للاقتراض التناقلي من حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة، ودعا إلى استخدام الفوائض النقدية لتسديد الالتزامات المتأخرة، ومثالها بتسديد مبلغ متأخر السداد قدره ٥٩٧ مليون دولار عن القوات والمعدات المملوكة للقوات، أو إعادة تلك الفوائض إلى فرادى الدول الأعضاء. ونوه إلى أن غالبية الدول المساهمة بقوات هي دول نامية غير قادرة على التكفل بمصاريف قواتها والمعدات المملوكة للقوات بمفردها إلى أجل غير مسمى. وبالتالي فإن المجموعة تأمل في أن يسدد جميع كبار المساهمين الأنصبة المقررة المترتبة عليهم كاملة في موعدها ودون شروط.

٦ - ورحب باسم المجموعة بتحسن الحالة المالية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وأعرب عن شعورها بالرضى لتسديد ١٨١ بلدا اشتراكاتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وتحث المجموعة الأمين العام على كفالة التنفيذ الكامل والفعلي للقرارات السابقة والمقبلة بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر. واختتم معربا عن أمل المجموعة في أن تعمد الدول الأعضاء المتأخرة في سداد أنصبتها إلى تسوية حساباتها في أقرب وقت ممكن، لا سيما إذا كانت قادرة على الدفع.

٧ - **السيدة بيزيليج** (سلوفينيا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، تركيا

وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك باسم أرمينيا وأوكرانيا، فقالت إن الإحاطة التي قدمها المراقب المالي قد بيّنت بوضوح رغبة الدول الأعضاء في الوفاء بمسؤوليتها عن الصحة المالية للمنظمة. وعلى جميع الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي موعدها وبدون شروط.

٨ - وتابعت قائلة إن الحالة ما زالت تدعو للقلق على الرغم من ظهور بعض مؤشرات التحسن في الحالة المالية للمنظمة. فوضع الميزانية العادية ليس أفضل مما كان عليه في عام ٢٠٠٦، إذ أن هناك ٥٢ دولة عضوا تدين بما مجموعه ٤٢٨ مليون دولار، وأن دولتين منهما تدينان بنسبة ٩٥ في المائة من هذا المبلغ. ومع أن الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام سجلت انخفاضا ملحوظا من ٥٤,٨ في المائة عام ٢٠٠٦ إلى ٣٩,٢ في المائة عام ٢٠٠٧، فإن المتأخر ما زال يقارب ٢,٣ بليون دولار. ولا بد لجميع الدول الأعضاء من أن تسدد أنصبتها المقررة كي يتسنى تنفيذ عمليات حفظ السلام على نحو فعال ورد المبالغ المدان بها للبلدان المساهمة بقوات في أوانها. وينبغي إعادة أي أموال موجودة في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة إلى الدول الأعضاء دون تأخير.

٩ - واستطردت قائلة إن الحالة المالية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين تشهد تحسنا، ويشعر الاتحاد الأوروبي بالرضى حيال تسديد ٦٧ دولة عضو لمبالغ تصل إلى ١٩٨ مليون دولار أمريكي. ونوهت بأن اللجنة الخامسة خصصت الكثير من الوقت والجهد للتوصل إلى قرار بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر. وحثت الدول الأعضاء على تسديد كامل أنصبتها المقررة للمخطط في الموعد المحدد، بما يضمن تنفيذ هذا المشروع الهام على نحو السرعة. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي طلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تأخذ التزاماتها نحو المنظمة على محمل الجد، وأنه ينتظر من الأمانة العامة، في الوقت نفسه، أن تستخدم الموارد بكفاءة وشفافية.

١٠ - **السيد رويز ماسيو** (المكسيك): تحدث باسم مجموعة ريو، فقال إن الصحة المالية للأمم المتحدة عنصر أساسي في أدائها للولايات الموكلة إليها. وقد طرأ تحسن طفيف على الوضع المالي للمنظمة في عام ٢٠٠٧، والسبب الأساسي وراء ذلك هو تسديد عدد أكبر من الدول لأنصبتها المقررة للميزانية العادية وللمحكمتين الجنائيتين الدوليتين وعمليات حفظ السلام.

١١ - وتابع قائلا إن المجموعة لاحظت أن عمليات حفظ السلام قد ازدادت عددا وحجما وكلفة، وأن من المتعذر التنبؤ بها أحيانا. بيد أن المجموعة قلقة من أن حجم الأنصبة المقررة غير المسددة قد تضاعف تقريبا مقارنة بعام ٢٠٠٦، وأن العديد من بلدان أمريكا اللاتينية تسجل تأخرا في استردادها لتكاليف القوات والمعدات المملوكة للقوات. وحثّ جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها في الموعد المحدد كي يتسنى للمنظمة أداء الوظائف الأساسية لحفظ السلام.

١٢ - ورأى في تسديد ٩٠ بلدا لأنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر حتى اليوم بادرة مشجعة؛ وينبغي على الدول الأعضاء مواصلة دعمها للمشروع كي يتسنى تنفيذه خلال الإطار الزمني المحدد له. وأعرب عن تقدير المجموعة للبلدان التي سددت كامل أنصبتها المقررة، ومن بينها عدد من بلدان أمريكا اللاتينية. وأوضح أن التأخر في التسديد يتأتى في بعض الحالات عن مشاكل ميزانية محلية وعن بروز احتياجات اجتماعية طارئة، بما فيها التخفيف من حدة الفقر وحالات الطوارئ الإنسانية. وفي حالات أخرى، تبذل الدول تضحيات كبيرة لتسديد المدفوعات في موعدها. واختتم مذكرا بأن على جميع الدول الأعضاء تحمل نفقات

المنظمة وفقا للأنصبة التي تقررها الجمعية العامة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

١٣ - **السيد تاولا** (نيوزيلندا): تحدث أيضا باسم أستراليا وكندا، فقال إن من غير المقبول أن يتخلف عدد من الدول بانتظام عن الوفاء بالالتزام المتمثل في تسديد أنصبتها المقررة كاملة في موعدها ودون شروط. وحيث أن الميزانية العادية وميزانية عمليات حفظ السلام قد بلغت مستويات قياسية، فلا بد للمنظمة من البحث عن سبل لمنع الهدر والازدواجية، وإعادة توزيع الموارد، وتبسيط إدارتها.

١٤ - واستطرد قائلا إن من السهل فهم ما تواجهه الحكومات من صعوبة في الوفاء بجميع التزاماتها المالية، بيد أن من الضروري كسر الحلقة المتمثلة في تسديد جزء من الأنصبة المقررة أو عدم تسديدها على الإطلاق. فعدم النجاح في هذه الخطوة سوف يعيق تنفيذ الولايات ويعود بالضرر على الدول التي سددت أنصبتها كاملة في موعدها، وعلى البلدان المساهمة بقوات التي تنتظر استرجاع ما تكبدته من تكاليف.

١٥ - **السيد هو يين تيك** (سنغافورة): قال إن المبالغ المتأخرة السداد للميزانية العادية انخفضت بصورة طفيفة، لكن المبالغ المدان بها لميزانية عمليات حفظ السلام ارتفعت من ١,٩ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى ٢,٧ بليون دولار في نهاية ٢٠٠٧. كما سُجلت زيادة ملحوظة في الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر. وتابع قائلا إن وفد بلده شدد مرارا على أن الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة أمر يمكن تجنبه. وفي حين تواجه بعض البلدان صعوبات حقيقية في تسديد أنصبتها المقررة، فإن المسألة الفعلية هي تأخر السداد وعدم السداد من جانب كبار المساهمين. وقد دفع هذا الأمر بالأمانة العامة إلى البحث عن حلول ''مبتكرة''، كدمج جميع حسابات حفظ السلام والاحتفاظ بالأموال التي تدين بها للدول الأعضاء من عمليات حفظ السلام المغلقة. لكن الحل بسيط، ألا وهو أن تتقيد الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب الميثاق وأن تسدد أنصبتها المقررة كاملة في موعدها ودون شروط.

١٦ - وأكد على حق الدول الأعضاء في مطالبة الأمانة العامة بأن تتوخى الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد. لكن الممارسة المتمثلة في حجب الاشتراكات بحجة معالجة مسألة الكفاءات ليست حلا مناسبا. وعلى الدول الأعضاء أن تسأل أنفسها عما إذا كان من الحكمة أن تكون الأمم المتحدة منظمة فعالة أم منظمة تتعثر في خطاها نتيجة لما جرّته على نفسها من ضعف مالي.

١٧ - **السيد كيم بونغ – يون** (جمهورية كوريا): أعرب عن ترحيبه بتحسن الحالة المالية للمنظمة في عام ٢٠٠٨. فالواقع أن عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية ارتفع، وأن الأنصبة المقررة غير المسددة قد انخفضت، مقارنة بالوقت نفسه من العام الماضي، وأن المبلغ المتأخر السداد عن عمليات حفظ السلام هو الآن أقل مما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٧.

١٨ - وتابع قائلا إن النجاح في تعزيز القدرة المالية للمنظمة يتطلب من الأمانة العامة والدول الأعضاء أن تعمل معا. وينبغي أن تستخدم عملية الميزانية لبناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء وبين الدول الأعضاء والأمانة العامة. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لمسألة المساءلة المتبادلة، لا سيما في ضوء الزيادة المتسارعة للميزانية. وأشار إلى أنه لم تبرز مؤخرا أي أمثلة عن اضطراب شديد في عمل الأمم المتحدة نتيجة لتأخر دولة عضو ما عن الدفع؛ ومع ذلك فإن على الدول الأعضاء أن تتوخى توفير الموارد في أوانها. واستطرد قائلا إن على الأمانة العامة إدراك أنه لا بد للدول الأعضاء من أن

تأخذ في الاعتبار أولا حاجات جمهورها المحلي الذي يتوقع أن يكون تخصيص الميزانية الوطنية منتظما ومستداما في الأجل الطويل. ولو كان دافعو الضرائب على يقين من حسن تخطيط ميزانيات المنظمة وكفاءة تنفيذها، فإنهم سيبدون رغبة أكبر في دعم تسديد الأنصبة المقررة في مواعيدها.

١٩ - واختتم معربا عن أسف وفد بلده لما أشير إليه في تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الإثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/5 (Vol. II))، إذ يبدو أن الأنصبة المقررة للدول الأعضاء في عمليات حفظ السلام قد شابتها المغالاة، وأن الأمين العام طلب تمويلا إضافيا في تقريره عن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/62/799)، مع أ الجمعية العامة طلبت إليه بذل قصاراه لاستيعاب تلك التكاليف في حدود الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وحثّ الأمانة العامة على مضاعفة جهودها لمنع المغالاة في تحديد الأنصبة المقررة من خلال اعتماد تدابير تتوخى مزيدا من الدقة في التخطيط، وتخفيض عبء الميزانية الملقى على عاتق الدول الأعضاء، من خلال تغطية الاحتياجات المالية الإضافية في إطار الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وذلك بقدر ما يمكن.

٢٠ - **السيد مُهيت** (بنغلاديش): قال إن الوفود قد اعتادت على تلقي معلومات تبيّن هشاشة الحالة المالية للمنظمة، وإن وفد بلده لا يجد مدعاة للرضا في التحسن الطفيف الذي أبلغ عنه، فهو، مجددا، مجرد تحسن نسبي. فالواقع أن الوضع المالي للمنظمة ضعيف إلى درجة لم تترك أمامها سوى خيار الاعتماد بصورة كبيرة على الأنصبة المقررة غير المدفوعة. واسترسل قائلا إن بنغلاديش، باعتبارها إحدى الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة في موعدها ودون شروط، ليست راضية عن استمرار عدم الانتظام في وضع المنظمة.

٢١ - ومما يبعث على القلق أن الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية بلغت ٤٢٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أي بزيادة ٦٧ مليون دولار عن عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على حالة المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر منذ العام الماضي، فليس من المشجع أن تبلغ الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين ٣٤ مليون دولار (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) والأنصبة غير المسددة للمخطط ١٥٠ مليون دولار (في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨). وفي حين أن المبالغ غير المسددة لميزانية حفظ السلام البالغة ٢,٣ بليون دولار في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ تمثل انخفاضا عما سبق، فإن المبالغ المدان بها للقوات ولوحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للقوات، البالغة ٥٩٧ مليون دولار في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، سوف تصل، وفقا للإسقاطات إلى ٧٢٨ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨. وثمة صلة مباشرة بين كفاية تمويل عمليات حفظ السلام وقدرة المنظمة على فض النزاعات والحفاظ على السلام والأمن في العالم. وينبغي ألا تعاقب الدول التي تساهم بالقوات والمعدات على تمسكها بالمثل العليا للمنظمة، على الرغم من المعوقات التي تواجهها.

٢٢ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يواصل تحفظه حيال الممارسة غير السليمة المتمثلة في الاقتراض التناقلي، فهو يسهم في تأخر استرداد البلدان المساهمة بقوات وبعناصر الشرطة لأموالها. واختتم قائلا إن نظر اللجنة في عمليات حفظ السلام المغلقة ودمج حسابات حفظ السلام قد لا يفضي إلى نتيجة حتى يتم التوصل إلى حل نهائي لمشكلة الأنصبة غير المسددة، بالامتثال الكامل لالتزامات الدول التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

٢٣ - **السيد سبيرين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يشعر بالرضى لأن عددا أكبر من الدول الأعضاء قد سددت أنصبتها المقررة هذا العام حتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، وأن المتأخرات للميزانية العادية انخفضت بمقدار ٧٢ مليون دولار، فيما انخفضت متأخرات ميزانية عمليات حفظ السلام بمقدار ٤٢٥ مليون دولار. بيد أن القلق يساوره من أن مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء تدين بالجزء الأكبر من الالتزامات غير المسددة، وأن عددا من الدول الأعضاء لم تسدد بعد أي مدفوعات لتمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر. ورحب بانخفاض المبالغ المدان بها للبلدان التي تقدم القوات والمعدات، لكنه أشار إلى أن مشكلة مديونية المنظمة المستمرة في هذا المجال ما زالت تنتظر الحل. ومن الطبيعي أن يكون للدول الأعضاء التي تتحمل عبئا ماليا متزايدا الحق في أن تنتظر من المنظمة تخطيطا ماليا عقلانيا وتقديرات واقعية للموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء الولايات الموافق عليها. واختتم بالقول إن موقف وفد بلده المتعلق بكيفية تحسين الاستقرار المالي للمنظمة لم يتغير، ألا وهو أن تبادر جميع الدول الأعضاء إلى دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي موعدها، وبدون شروط.

٢٤ - **السيد علوان كنفاني** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه إذا ما قورنت الأمم المتحدة بحكومة ما، فإن اشتراكات الدول الأعضاء يمكن أن تقارن بالضرائب التي يجب على المواطنين دفعها كي تتمكن الحكومة من العمل على نحو مناسب ومن تحقيق غاياتها. وأشار إلى التزامين ينبثقان عن الميثاق، المادة ١٧، الفقرة ٢، وهما أن على الدول الأعضاء أن تتفق على كيفية توزيع نفقات المنظمة، وأن عليها بعدئذ أن تؤدي التزاماتها المالية كاملة في موعدها ودون شروط.

٢٥ - واسترسل قائلا إن المنظمة تتحمل مسؤولية أداء الولايات الموكلة إليها من الدول الأعضاء، وأن عليها إيجاد الآليات التي تضمن المتانة المالية للمنظمة. ويتعذر على العديد من البلدان أن تفي بالتزاماتها في موعدها، إما لظروف خارجة عن إرادتها أو لأنها بلدان نامية لديها مشاكل عاجلة تتطلب المعالجة أولا. وحتى في هذه الحالة، نجحت العديد من البلدان التي تواجه مثل هذه الظروف في تسديد المدفوعات المترتبة عليها.

٢٦ - بيد أن بعض البلدان تتمتع بقوة اقتصادية تحسد عليها، لكنها لم تف بالتزاماتها. ويمضي عام بعد عام والمساهم الأكبر يدين بنسبة كبيرة للغاية من المبلغ الإجمالي المدان به للمنظمة. والممارسة التي درجت عليها هذه الدولة والمتمثلة في تأخير مدفوعاتها لا تنم عن عدم قدرتها على التسديد، بل عن رغبتها في فرض مقترحات تصب في مصلحتها. واختتم داعيا الدول التي لم تف بالتزاماتها إلى الوفاء بها كي تتمكن المنظمة من العمل كما يجب.

٢٧ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): قال إنه على الرغم من التحسن الذي أشار إليه المراقب المالي، فإن التعقيد ما زال يصبغ الحالة المالية للمنظمة. فالاعتماد الكبير على ما تتلقاه المنظمة من اشتراكات من مجموعة صغيرة من البلدان قد أدى إلى مناخ من التشكك وعدم القدرة على التنبؤ. ولا بد لجميع الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها المالية حيال المنظمة. وفي الوقت نفسه، لا بد من مراعاة الوضع الخاص لتلك الدول التي لم تستطع الوفاء بهذه الالتزامات لأسباب خارجة عن إرادتها.

٢٨ - وتابع قائلا إن البيانات التي قدمها المراقب المالي تبيّن أن المساهم الأكبر في المنظمة ما زال المدين الأكبر لها أيضا. فهو مدين بنسبة ٦٨,٣ في المائة من المدفوعات المتأخرة للميزانية العادية في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، مما يمثل زيادة بنسبة ١٠ في المائة تقريبا عن الوقت نفسه من العام الماضي. ومما زاد من حرج الموقف أن المدفوعات التي تلقتها المنظمة

أقل اليوم مما كانت عليه العام الماضي. وليس وضع المحكمتين الجنائيتين الدوليتين وعمليات حفظ السلام أكثر تشجيعا. لكن أكثر ما يبعث على القلق هو أن البلد المضيف لمقر لأمم المتحدة – وهو البلد الأكثر انتفاعا من المخطط العام لتجديد مباني المقر – مدين بنسبة ٩٠,٧ في المائة من متأخرات المدفوعات لذلك المخطط. وفي هذه الحقيقة إشارة جديدة إلى عدم التزام البلد المضيف حيال المنظمة.

٢٩ – وبالمقابل، تلتزم كوبا التزاما حقيقيا بتعددية الأطراف وبالمنظمة، ويتبين ذلك في أنها سددت جميع أنصبتها المقررة بالكامل، على الرغم من الحالة الاقتصادية والمعوقات المالية الناجمة عن تعزيز الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على البلد منذ ٤٠ عاما. وبما أن كوبا لا تستطيع استخدام دولار الولايات المتحدة في معاملاتها الدولية، بما في ذلك تسديد اشتراكاتها في المنظمات الدولية، فإنها عرضة على الدوام لتقلبات العملات، مما يحدّ من قدرتها على الدفع. كما أنها مضطرة إلى تسديد أنصبتها المقررة للأمم المتحدة من خلال بلد ثالث.

٣٠ – واسترسل قائلا إن إدارة الرئيس بوش تواصل إبداء ازدرائها للأمم المتحدة، و لم تأل جهدا لإعاقتها، لا من خلال عدم تسديد اشتراكاتها فحسب، بل من خلال الحد من قدرة البلدان الأخرى على دفع اشتراكاتها. وبتصرفها على هذا النحو أظهرت الإدارة أيضا ازدراءها لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، ولالتزام حكومة الولايات المتحدة بعدم إعاقة عمل المنظمة، ولمبدأ عدم التمييز والمساواة في الحقوق بين الدول. وعاما بعد عام، يطالب المجتمع الدولي الولايات المتحدة إلى إنهاء الحظر الذي تفرضه على كوبا، ولا بد لها من أن تصغي إلى هذا الطلب.

٣١ – وأوضح أن مجموعة من الدول النامية المساهمة بقوات لم تسترجع أموالها في الموعد المحدد على الرغم من التحسن الظاهر في الحالة المالية مقارنة بعام ٢٠٠٧. ولا بد من إيجاد حل لهذا الوضع وتسديد الأموال للبلدان المعنية مقابل ما قدمته من خدمات. ولن يحدث أي تغير في الوضع ما لم تتخذ تدابير تصحيحية.

٣٢ – وأعرب عن الخيبة التي اعترت وفد بلده بسبب التأخر في تقديم تقرير الأمين العام عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/62/539/Add.1) فهو تقرير يستحق أن يناقش تفصيليا وأن ينعكس على النحو السليم في مشروع قرار في هذا الشأن وأكد من جديد استعداد كوبا للوفاء بالتزاماتها المالية كاملة، في موعدها ودون شروط، واقتناعها بأن الامتثال للالتزام القانوني بتمويل المنظمة ليس إلا واحدة من الطرائق العديدة التي يمكن للدول الأعضاء أن تدلل من خلالها على دعمها السياسي للأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.